الأمم المتحدة
S/PV.4655

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٥٥

الأربعاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دي لا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوجاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريس
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

02-72231 (A)
0272231

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي غياب أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى نائب رئيس جنوب أفريقيا، صاحب الفخامة السيد جاكوب زوما.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

اصطحب السيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بنائب رئيس جنوب أفريقيا.

أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نتيتورووي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة لنائب رئيس جنوب أفريقيا، صاحب الفخامة السيد جاكوب زوما.

السيد زوما (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. إنها لشرف وامتياز حقا.

وأجد أن من المهم ومن الحكمة أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن سعيا وراء تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلم والاستقرار في القارة الأفريقية بصفة عامة وفي بوروندي بصفة خاصة. وتُبذل الجهود الرامية إلى إيجاد السلم في بوروندي في سياق هدفنا العام المتمثل في تهيئة مناخ من السلم والنظام والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية. وإننا ندرك تماما أن الأمم المتحدة تشاطرنا تلك الرؤية وتلك المهمة.

وتأتي جلسة اليوم متابعة للزيارة التي قام بها وفد من مجلس الأمن إلى جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل من هذه السنة. وكنتُ قد أوضحت لأعضاء وفد مجلس الأمن أنني سآتي إلى نيويورك لأطلع مجلس الأمن على التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بوقف النار. وقد أيد ذلك الاعتزام مؤتمر القمة التاسع عشر لمنطقة البحيرات الكبرى المعني ببوروندي، الذي عقد قبل بضعة أيام في يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر. ورأي رؤساء الدول الذين حضروا الاجتماع أن من المهم أن نُبقي مجلس الأمن على علم ومشاركة نشطة في عملية ترسيخ السلم في المنطقة.

لقد انقضى أكثر من عامين منذ أن طلب مني الرئيس السابق نيلسون مانديلا، الوسيط الرئيسي في صراع بوروندي، أن أقوم بتيسير عملية المفاوضات بين الأطراف المتقاتلة في بوروندي. وكانت هناك مجموعتان مسلحتان آنئذ، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني (حزب تحرير شعب الهوتو). وبسبب القتال الداخلي

انقسما فيما بعد إلى أربع حركات مسلحة بنفس الأسماء ولكن بزعامات مختلفة. وفي السنة الماضية، تم توسيع عملية التيسير ومسؤولياها عندما طلب الرئيس السابق مانديلا من الرئيس عمر بونغو رئيس جمهورية غابون المساعدة، بغية توسيع الخبرة والقدرات. وفي وقت لاحق طلبنا أيضا من تترانيا أن تمد يد العون، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بقيادة بيير نكورونزيزا.

وعندما اجتمعنا آخر مرة مع وفد مجلس الأمن في جنوب أفريقيا، في مطلع هذا العام، كانت هناك كل الأسباب التي لأن تكون لدينا مشاعر مختلطة إزاء عملية السلام في بوروندي. وكانت الحركات المسلحة والحكومة الانتقالية بعيدين جدا عن إيجاد أرضية مشتركة. واتسم التفاعل مع الحركات المسلحة بإصدار شروط ومطالب مسبقة، كثير منها سبق أن عولج، أو كان يعالج، من خلال اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠. والواقع أن العديد منها تقوم بتنفيذه حكومة بوروندي. وكان هناك أيضا شعور بعدم قبول الجماعات المسلحة لاتفاق أروشا وسعيها إلى التفاوض بشأن إبرام نوع جديد من الاتفاق خارج إطار اتفاق أروشا. وكان هناك أيضا انطباع لدى الجماعات المسلحة بأن المجتمع الدولي أيد ترددها في التفاوض وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. ولكن الدعم القاطع من وفد مجلس الأمن لعملية السلام والرسالة التي قدمها إلى الجماعات المسلحة موجها إياها إلى الدخول فورا في المفاوضات وبدون شروط بددا الانطباع الخاطئ لدى الحركات المسلحة بأن هناك تعاطفا معها. والقيادة التي وفرها مجلس الأمن في ذلك الصدد كانت في الواقع لا تقدر بثمن.

ونظرا للصعوبات التي واجهناها في الماضي، فإن من دواعي السرور ومما يشجع أن نجتمع اليوم مع مجلس الأمن في مناخ يتسم بالتفاؤل والأمل. وقبل يومين فقط، وقع الرئيس بيير بويويا على اتفاق لوقف إطلاق النار مع بيير نكورونزيزا قائد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية في أروشا، تترانيا. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وقع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية برئاسة جان – بوسكو ندايكنغوروكيي وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية برئاسة ألان موغابارابونا على وقف لإطلاق النار مع الحكومة الانتقالية. وهذه تطورات إيجابية حقا، لأن التأخير في ضمان وقف إطلاق النار أدى إلى استمرار معاناة الناس العاديين الأبرياء في بوروندي.

عندما تم التوقيع على اتفاق أروشا، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، فهم كل الموقعين والأطراف المؤثرة أنه سيظل غير مكتمل حتى يبرم اتفاق لوقف إطلاق النار. وكان ذلك يعني أن تظل الموارد التي تعهد بتقديمها المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق أروشا معلقة حتى يُستوفى ذلك المطلب. ولعل المجلس يتذكر أن المانحين الدوليين تعهدوا، بناء على طلب الرئيس السابق مانديلا في باريس في عام ٢٠٠٠، بتقديم مبلغ ٤٤٠ مليون دولار إلى بوروندي التي أنهكتها الحرب، رهنا بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. وبدأ الآن العمل الجاد والشاق المتمثل في تنفيذ الاتفاقات.

وقد عقد الموقعون على وثيقة ٧ تشرين الأول/أكتوبر – الرئيس بويويا، وألان موغابارابونا قائد قوات حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية وجان – بوسكو ندايكنغوروكيي قائد المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية [الجناح الثاني]، ثلاثة اجتماعات حتى الآن، في بريتوريا ودار السلام، لوضع تفاصيل مختلف المسائل المتعلقة بالتنفيذ. وتشمل تلك المسائل عودة المقاتلين والقادة السابقين إلى بوروندي، ومشاركة الحركات المسلحة السابقة في المؤسسات الانتقالية للدولة والبرلمان، والمسائل المتصلة بترع السلاح والتسريح وبناء جهاز أمني جديد شامل للجميع في البلد.

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا) فإن الاتفاق سيبدأ نفاذه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وخصصت الأيام الأربعة عشر الأولى بعد تاريخ التوقيع كفترة يسمح فيها للمحاربين بأن ينقلوا إلى الجنود العاديين قرار وقف القتال. ووفقا للاتفاق، من المقرر أن يبدأ نفاذ الهدنة أو وقف القتال خلال ٧٢ ساعة من موعد التوقيع عليه. وبحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن يكون المقاتلون قد بدأوا تحركهم باتجاه مناطق التجمع. وفي خلال ثلاثين يوما من المقرر أن تناقش الأطراف إقامة بنى للتنفيذ، مثل لجنة الرصد المشتركة، وأفرقة الاتصال المشتركة. وينص الاتفاق أيضا على إنشاء بعثة أفريقية تكون مسؤولة عن التحقق من وقف إطلاق النار ومراقبته. ومن المقرر أن تنشئ الأجهزة والآلية المطلوبة للرقابة على وقف إطلاق النار والتحقق منه.

لقد كلفنا اجتماع مؤتمر القمة التاسع عشر في بوروندي بمساعدة الأطراف على وضع تفاصيل التنفيذ. وهناك مهمة رئيسية أخرى وشيكة الحدوث هي تيسير مناقشة مسائل سياسية هامة لم يُنتهى منها خلال المفاوضات. وتلك المسائل، من بين مسائل أخرى، تتضمن العودة إلى الشرعية الدستورية، والمسائل المتعلقة بإدارة الوضع بعد انتهاء الحرب، والفترة الانتقالية والقائمين بها، ورعاية المقاتلين بعد وقف إطلاق النار، وموقع المقاتلين، ومسائل مثل الحكم السليم والمصالحة وإعادة بناء البلد. وتلك المسائل جزء من مرفق بالاتفاق ووفقا للاتفاق الموقع، لن تشكل المفاوضات بشأن تلك المسائل شروطا مسبقة لتنفيذ وقف إطلاق النار.

إن عملية التنفيذ عملية صعبة ومتشابكة تتطلب دعم المجتمع الدولي القوي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة. ونحن ندرك قواعد الأمم المتحدة الصارمة، بما فيها صعوبات نشر قوات حفظ السلام في الأماكن التي لا يتحقق فيها وقف تام لإطلاق النار، كما هو الحال في بوروندي. إننا نقول "وقفا تاما" بسبب حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية. لكننا نعتقد أن الابتكار والتجديد في النظر إلى الحالة يجعلان من الممكن للأمم المتحدة أن تنخرط في ذلك. ومؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول وجه حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية نحو الدخول فورا في إجراء مفاوضات وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وإلا فإنها ستواجه جزاءات قوية. ونحن سنتفاعل مع الحركة قريبا لترتيب المفاوضات لأن اجتماع مؤتمر القمة رأى، مرة أخرى، أن من الضروري إعطاء حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية فرصة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع الفريد لاتفاق بوروندي يتطلب الحكم الذي يقضي بوجوب أن ينتقل المقاتلون إلى مناطق التجمع وهم مسلحون. وستؤخذ الأسلحة منهم وتوضع في مخزن أسلحة باستطاعتهم الوصول إليه، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ومرة أخرى، ذلك حكم فريد من نوعه لبوروندي، سمح به من أجل تخفيف حدة المخاوف. وإحدى المهام الحاسمة للبعثة الأفريقية ستكون رصد عمليات انتقال المحاربين إلى مناطق التجمع مع أسلحتهم.

وأود أيضا أن أضيف أنه تمت مراعاة ذلك لأن في منطقة البحيرات الكبرى، كما تعلمون، سيدي الرئيس، اتجه الصراع نحو التورط في ارتكاب أعمال قتل جماعية، ومذابح وإبادة جماعية. ولذلك، فإن مخاوف أفراد جبهة الدفاع عن الديمقراطية هي أنهم إذا نزعت أسلحتهم أو لم تكن لهم أسلحة بالقرب منهم في الوقت الذي يكون لدى الجيش سلاحه فإنهم قد يتعرضون للخطر، ولذلك، قد ينتهي بنا

ذلك إلى وضع من هذا النوع. ولهذا، كان ذلك الترتيب ضروريا.

ونحن على ثقة بأن الطابع غير البالغ الكمال لوقف إطلاق النار في بوروندي لن يقف في طريق تقديم الأمم المتحدة الدعم، وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى أنه كانت هناك سوابق لمثل هذه الترتيبات لوقف إطلاق النار. ونحن نقصد موزامبيق وزمبابوي، في منطقتنا، وإن كانت الأوضاع ليست متماثلة تماما. ونعتقد أن المجلس سيأخذ هذا بعين الاعتبار عندما ينظر في الأمر. وإننا نناشد من أجل تفهم المشكلة البوروندية. وبالنظر إلى طبيعة الصراع، لن يكون لنا أبدا اتفاق تقليدي واضح المعالم لوقف إطلاق النار. ونحن طرحنا هذه النقطة عندما زار مجلس الأمن جنوب أفريقيا. وكان هذا بالتحديد السبب في أننا اعتقدنا أنه سيكون من المهم المجيء إلى مجلس الأمن، كما فعلنا الآن. لقد تعقدت العملية بسبب وجود أكثر من طرف محارب واحد، كل له مطالب مختلفة، كان من الضروري أن تعالج بشكل منفصل ومختلف. ووفد مجلس الأمن الذي زار جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل، كانت له تجربة حيال المشكلة عندما رفض المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير نكورونزيزا) لقاء وفد المجلس في نفس القاعة مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية - جان بوسكو.

ونحن نعتقد أن دعم تلك الحالة الفريدة من نوعها ممكن في إطار الفصل الثامن من الميثاق، الذي يؤيد طرح مبادرات إقليمية لحل الصراعات، شريطة أن تكون تلك الترتيبات متسقة مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وكذلك في إطار الفصل السادس، الذي يقضي باستخدام المبادرات الإقليمية لحل النزاعات بدون المشاركة النشطة المباشرة للأمم المتحدة، ولكن بدعمها الكامل.

ونحن نعتبر إنشاء بعثة أفريقية أداة لإقامة الجسور، وفتح المجال أمام الأمم المتحدة للمشاركة عندما نكون قد هيأنا الظروف تماما. والبعثة الأفريقية والهياكل الأخرى المقرر إقامتها ستكون مطلوبة لدعم جهاز الأمم المتحدة لضمان النجاح. ومجالات الدعم الأخرى التي تقدمها الأمم المتحدة والتي سنطلبها قريبا تتضمن التدريب، والدعم المتكامل، والمساعدات الإنسانية الأخرى، وعلى وجه الخصوص للمقاتلين العائدين، وبخاصة الذين لا يمكن إدماجهم في قوات الأمن. ونحن سنبحث بالتأكيد المزيد من المسائل في هذا الشأن، لأننا نعتقد أن دور الأمم المتحدة سيكون حاسما جدا في إنجاح هذه البعثة.

واسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أشكر مخلصا الأمين العام السيد كوفي عنان، ومجلس الأمن على دعمهما الثابت أثناء انخراطنا في هذه العملية. ونحن هنا اليوم لأننا نعرف أن بإمكاننا الاعتماد على دعمكم الفريد والمتواصل.

وإني على ثقة من أنه سيهم المجلس أن يعلم أن جميع الأطراف ظلت تذكر الأمم المتحدة طوال مناقشتنا لوقف إطلاق النار. ويدل هذا على يقينهم من أن مشاركة المنظمة تعزز الثقة وتجعل الناس ينفذون ما يصعب عليهم تنفيذه دون هذه المشاركة بشكل أو بآخر.

ويجب علينا أيضاً أن نسجل امتناننا للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في توفير الخبراء العسكريين، الذين تعاونوا مع الخبراء العسكريين من جنوب أفريقيا وتنزانيا على وضع اتفاق وقف إطلاق النار كأساس للمناقشة، وتناقشوا مع الأطراف المتحاربة ومدوا لها يد المساعدة حتى لحظة توقيع الاتفاق.

وينطوي إسهام الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، السفير بيرهانو دينكا، أيضاً على قيمة بالغة لنا

جميعاً. ونعرب عن امتناننا لهذا الإسهام. فقد جلب الثقة والأمل إلى البورونديين وإلى من شاركوا في هذه العمليات.

ولا بد لي أيضاً من أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى على دعمهم المتواصل لهذه العملية. كما أود أن أوجه شكراً خاصاً لرئيس أوغندا يويري موسيفيني، رئيس المبادرة الإقليمية لبوروندي، على دعمه الثابت لفريق التيسير. فقد جلس معنا يومي الأول والثاني من الشهر طوال النهار والليل ونحن نتفاوض بشأن العملية.

وقد أدى الاتحاد الأفريقي أيضاً منذ بدئه دوراً حاسماً في عملية السلام في بوروندي، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة. وكما أشرت فقد كان السفير باه، الذي مثل الاتحاد الأفريقي، ملازماً على الدوام للسفير دينكا. ويشارك الاتحاد الأفريقي بنشاط من خلال الممثل الخاص للأمين العام للاتحاد الأفريقي. أضف إلى ذلك أن رئيس الاتحاد الأفريقي ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، قد أخذ بنهج المشاركة المباشرة في حل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى، ونعرب عن تقديرنا لإسهامه في العملية، وليس أقله السماح لنائبه بتخصيص هذا القدر الطويل من الوقت للشؤون البوروندية.

وأشكركم مرة أخرى يا سيدي الرئيس على منحي شرف تبادل الرأي معكم اليوم. لقد قطعنا شوطاً بعيداً في عملية السلام البوروندية، ونعلم أننا لا يمكن أن نحقق النتائج التي نسعى إليها بالعمل الانفرادي. بل يلزمنا الدعم الصادق من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ولدينا اقتناع بأن السلام سيدوم لأن لدينا خبرة في هذا الصدد. فقد ظن الكثيرون في البداية أنه سوف يكون من المحال تنفيذ اتفاق بريتوريا بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع ذلك فقد تركت رواندا الكونغو في خلال تلك المهلة. ولذلك فإن من الممكن من خلال المبادرات التي يضطلع بها الأفريقيون والالتزام الذي يظهرونه أن نتحرك ونتصدي للصراعات في القارة.

كذلك ظن الكثيرون أن اتفاق أروشا لن يبرم في عام ٢٠٠٠، وتم إبرامه. وظنوا أنه لن تقام حكومة انتقالية في بوروندي، ومع ذلك فقد أقيمت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويدل هذا على أن الحلول الإقليمية ناجعة إذا أصر الناس على النجاح. وكل ما يحتاجونه هو تلقي الدعم من هذه الهيئة.

وقد تهيّأت بوروندي الآن للسلام. ونأمل أن نستطيع الاعتماد على استثمار المجتمع الدولي في هذا السلام وأن نكفل استئصال الصراع من بوروندي إلى غير رجعة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر نائب رئيس جنوب أفريقيا، السيد جاكوب زوما، على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية، التي شملت بعض الأنباء الطيبة وأعادت سرد بعض التطورات الإيجابية.

وبما أنه ليست لدينا قائمة بالمتكلمين، أود أن أدعو أعضاء المجلس الراغبين في التكلم إلى إبلاغ الأمانة العامة بعزمهم على ذلك الآن.

المتكلم الأول هو السيد جان - مارك دي لا سابليير، الممثل الدائم لفرنسا، الذي أود أن أرحب به ترحيباً حاراً. وهذه هي جلسته الرسمية الأولى في مجلس الأمن، وإذا رغب في الكلام فله ذلك ولو حتى بالاسبانية.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالاسبانية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عبارات الترحيب بي. ومن دواعي سروري أن أعود إلى المجلس مرة أخرى وأن أعمل معكم ومع أعضاء المجلس الآخرين وكذا مع الأمين العام وممثليه. وأؤكد لكم أن بوسعكم دائماً الاعتماد على تعاوني الكامل والتعاون من جانب الوفد الفرنسي.

(تكلم بالفرنسية)

ويشكل الاتفاق الموقع يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر في أروشا حلقة لا غنى عنها في عملية السلام في بوروندي. ففي وقت طالب فيه المجلس تكراراً بوقف الأعمال القتالية، قامت حركة المتمردين الرئيسية والحكومة بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في النهاية. ومن شأن هذا الاتفاق أن يضع نهاية لأعمال القتال بين قوات الدفاع عن الديمقراطية والحكومة بحلول الغد. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالاغتباط لهذا الاتفاق. فمنذ فترة لا تكاد تتجاوز ١٠ أيام كانت قوات الدفاع عن الديمقراطية لا تزال تقصف بوجومبورا بالقنابل.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للمفاوضين البورونديين، وبخاصة الرئيس بويويا والسيد نكورونزيزا. كما نود أن نشيد برؤساء دول المنطقة، وبخاصة نائب الرئيس زوما. ذلك أن ما جعل توقيع الاتفاق ممكناً في النهاية هو عناده وإصراره على المضي قدماً في المفاوضات والتزامه الشخصي بذلك. وأثق في أن جميع أعضاء المجلس ممتنون له أبلغ الامتنان على جهوده.

ومع ذلك فما زال يتعين عمل الكثير. وتتمثل الأولوية العليا في التحقق من تعميم وقف الأعمال القتالية ووقف إطلاق النار. وينطوي هذا على أن تنضم قوات التحرير الوطنية، وهي جماعة المتمردين الأخرى، إلى عملية السلام التي بدأها اتفاق أروشا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وستدعم فرنسا الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي الانتقالية وحكومات دول المبادرة الإقليمية لضم قوات التحرير الوطنية إلى العملية السياسية الراهنة. ولا بد لنا أيضاً من إقناع باقي المتمردين بأن الوقف الكامل للأعمال القتالية سيعود بمنافع على السكان البورونديين بأسرهم، فينتعش الاقتصاد، وتنخفض الضرائب التي تجبى لتمويل الحرب، ويتمكن المشردون واللاجئون من العودة إلى ديارهم. ويتوقف على الجهتين الموقعتين، أي الحكومة وقوات الدفاع عن الديمقراطية، أمر تنفيذ التزاماتهما والاضطلاع بالإصلاحات الضرورية، وخاصة فيما يتعلق بالجيش، الأمر الذي سيعين بوروندي على العودة إلى طريق السلام والاستقرار، على النحو الذي يمليه اتفاق أروشا المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٠.

وسيكون للمجتمع الدولي أيضا دور هام يؤديه. ويجب أن يحترم المانحون الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم الأسبوع الماضي في جنيف بدعم عملية السلام البوروندية. وبالطبع ستقدم فرنسا إسهاماتها، لأننا ندرك تماما أنه من دون سبل التنفيذ لا يمكن أن تتاح فرصة النجاح لأي عملية سلام.

ومما لا شك فيه أن مجلس الأمن أيضا له دور يؤديه. فالأمم المتحدة ملتزمة فعلا بالمنطقة من خلال تيسير تنفيذ عملية أروشا. وفي ذلك الصدد، يجب أن نشيد بجهود السفير دينكا، الممثل الخاص للأمين العام، الذي سيساعد فيما يتعلق بشروط الاتفاق المبرم في ٢ كانون الأول/ديسمبر بتحديد بعض طرائق وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، سيتعين على مجلس الأمن أن ينظر في الدعم الذي يمكن أن يقدمه إلى قوة أفريقية محتملة أو إلى أي صيغة يمكن أن يقترحها الأمين العام لدعم عملية السلام، بعد أن تتفق جميع الأطراف على وقف إطلاق النار في بوروندي.

وفي الختام، أود أن أُذكّر بأنه يجب بوضوح أن ينظر في الحالة في بوروندي في سياقها الإقليمي. ويجب تشجيع السلطات الانتقالية في بوجومبورا على أن تواصل العمل مع جيرانها لضمان أمن الحدود. وتحديدا، يجب أن نشجع العمل الجاري حاليا بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تطبيع العلاقات بينهما، ويجب دعوتهما إلى تحديد آلية للتعاون العسكري على طول الحدود بينهما.

إن التوقيع على اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر يشكل عنصرا جديدا يحبذ عقد مؤتمر للسلام في منطقة البحيرات الكبرى ظل ينادي به عدد متزايد من رؤساء الدول القادة الإقليميين. ومن شأن ذلك أن يمكِّن من إحراز قدر أكبر من التقدم بشأن الأمور السياسية، واستعادة سيادة القانون والديمقراطية والتنمية في المنطقة.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب الحار بنائب الرئيس في نيويورك. ونحن ممتنون جدا لإحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم. وأود أن أضيف أننا ندين بالشكر الشديد لنائب الرئيسس زوما على الطريقة التي واصل بها إقامة علاقات مع مجلس الأمن بشأن هذا الأمر. وأتذكر ضيافته الحارة جدا حينما زرناه في بريتوريا في نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أرحب بالسفير جان – مارك دي لا سابليير في مجلس الأمن.

تسلِّم حكومة النرويج بأن عملية السلام في بوروندي هي في جوهرها مبادرة إقليمية، ولكن مجلس الأمن شريك ويؤدي دورا حيويا، ونحن، بوصفنا المجلس، يجب أن نقوم بعملنا. وإننا بالطبع نرحب باتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات الدفاع عن الديمقراطية. تلك خطوة مهمة، ولكنها بعيدة عن أن تكون كافية لتحقيق السلام في بوروندي. ونشعر أن المهم ، من نواحٍ عديدة، أن يتم تطبيق الاتفاق في جميع جوانبه، بما في ذلك مشاركة قوات الدفاع عن الديمقراطية في الترتيبات الانتقالية، وإصلاح الجيش، وإعادة إدماج الجنود المسرحين.

ورغم ذلك، من الضروري الإعراب عن القلق بشأن التوتر المحتمل تصاعده، والموقف في الميدان في بوروندي، وحقيقة أن قوات التحرير الوطنية لا تزال خارج عملية السلام، من دون وجود اتفاق لوقف إطلاق النار. ومما يتسبب في قلق كبير أنه قد لا يمكن تحقيق السلام في المستقبل القريب في هذا الصدد.

يجب أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده للإسهام على وجه السرعة في حل يتعلق بالتحديات المتبقية في عملية السلام في بوروندي. وبتلك الروح، نتطلع إلى مشاورات المجلس المقرر عقدها يوم الجمعة القادم. وسنتذكر ما قاله لنا نائب الرئيس زوما. ونظرا للطابع الذي تتصف به الحالة، يجب ألا يترك المجلس أي تدبير ممكن من دون تجربته.

السيد هاريسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر إلى نائب الرئيس زوما على عرضه المليء بالمعلومات والمفيد للغاية. وأود أن أشيد به وببلده على جهودهما في بوروندي وكذلك في أماكن أخرى في القارة الأفريقية. وبالنيابة عن وفدي، اسمحوا لي أيضا أن أرحب بالسفير جان – مارك دي لا سابليير في مجلس الأمن. ويوافق وفدي بشدة على النقاط التي أثارها، وأيضا على النقاط التي أثارها السفير سترومن.

ونرحب ترحيبا شديدا باتفاق وقف إطلاق النار؛ فهو خطوة إيجابية إلى الأمام. ولكن من المهم أيضا متابعته وتنفيذه، ومواصلة التفاوض، خاصة بهدف إشراك قوات التحرير الوطنية.

ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن أطرح ثلاثة أسئلة سريعة على نائب الرئيس. السؤال الأول كيف سينجح بالفعل إدماج قوات الدفاع عن الديمقراطية في العملية السياسية، وكيف سيتلاءم ذلك مع خطط إدماج الفصيلتين الموقعتين فعلا – المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بزعامة جان – بوسكو ندايكينغوروكي والفصيلة التي يتزعمها موغابارابونا – وكيف سيؤثر ذلك على المرحلة الثانية للحكومة الانتقالية الوطنية في أيار/مايو القادم؟ ثانيا، نظرا لأنه من غير المحتمل أن تستطيع القوات المسلحة البوروندية أن تعود إلى ثكناتها وتنفذ مهماتها الطبيعية بينما قوات الدفاع عن الديمقراطية لا تزال تعمل، كيف

نتصور التعامل مع هذا الأمر؟ ثالثا، كيف نتصور إدماج قوات الدفاع عن الديمقراطية التي تعمل خارج بوروندي في العملية؟

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نتقدم بالشكر إلى نائب الرئيس زوما على الحضور إلى نيويورك وعلى إحاطته الإعلامية المفصلة والشاملة إلى المجلس. ونود أيضا أن نرحب بزميلنا الجديد من فرنسا، السفير دي لا سابلبير في المجلس. ونؤمن بأن الوفد الفرنسي سيواصل تأدية دور إيجابي وفاعل في مجلس الأمن، كما كان يفعل في الماضي. وتؤيد الصين وتثمن عاليا حكومة جنوب أفريقيا، وبالتحديد نائب الرئيس زوما، على جهودها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في بوروندي.

إن اتفاق وقف إطلاق النار هو مفتاح عملية السلام في بوروندي. ونحن نشعر بارتياح كبير إزاء أن الاتفاق قد حقق تقدما مهما، ولكن ما زالت هناك مشاكل محددة. وكما أوضح نائب الرئيس زوما، فهذه مسألة شديدة التعقيد. وسيواصل مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات متابعة الجهود في ذلك الصدد.

وأود أن أطرح سؤالا واحدا. في ظل هذه الظروف، ما الذي يعتقد نائب الرئيس أنه ينبغي للمجلس أن يفعله لدفع عملية السلام إلى الأمام في بوروندي، وبالتحديد توقيع الاتفاق، وما الذي في مقدور المجلس أن يفعله من أجل التعاون معه في جهوده؟

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يسر وفد الجمهورية العربية السورية أن يرحب ترحيبا حارا بالسيد جاكوب زوما، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن نشكره على رسالة السلام الصادقة التي حملها إلى مجلسنا. ونود أن نعبر عن تقديرنا الكبير لجهوده الناجحة التي قادت إلى التوقيع على اتفاق أروشا بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر لوضع حد للصراع في بوروندي، وتحقيق السلام في هذا البلد الذي عانى كثيرا ويستحق الآن أن يعيش بأمان وأن تتاح لشعبه الصديق فرصة بناء بوروندي الحديثة المتطورة.

واسمحوا لي أن أرحب أيضا بالسفير دي لا سابلبير، المندوب الدائم الجديد لفرنسا لدى الأمم المتحدة. وأن أؤكد له تعاوننا معه خلال المرحلة القادمة أيضا.

اسمحوا لي أن أنوه أيضا وأشيد بالجهد الذي بذله الرئيس سامو مبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وهو رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس حركة عدم الانحياز، على مبادراته البنَّاءة لتحقيق السلام في بوروندي وفي أجزاء أخرى من القارة الأفريقية.

ونرحب أيضا بتوقيع اتفاق السلام بين حكومة بوروندي وقوات الدفاع عن الديمقراطية، ونتطلع إلى المشاورات القادمة للمجلس التي سيناقش خلالها التطورات الجديدة في بوروندي.

لقد استمعنا بكل اهتمام لبيان السيد زوما – هذا البيان الهام جدا – وأخذنا علما بكل ما ورد فيه من مقترحات وآراء ولا سيما الدور الذي يعلقه على المجتمع الدولي ومجلس الأمن بشكل خاص للتطبيق التام والناجح للاتفاق الذي تم توقيعه حول بوروندي. ويود وفد سورية أن يؤكد للسيد زوما أنه سيدعم المقترحات التي تقدم بها فيما يتعلق بدور مجلس الأمن. كما نؤكد على ما أعطاه السيد زوما من أهمية لدور المانحين الدوليين في إنجاح الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بلادي، أود أيضا أن أشكر نائب الرئيس زوما على إحاطته الإعلامية المستفيضة جدا وكذلك على قدومه إلى نيويورك لتقديم هذه الإحاطة إلى المجلس اليوم. وأود أيضا أن

أعرب عن عميق تقديري وتأييدي القوي لجهود نائب الرئيس للمساعدة في حسم واحد من أكثر التحديات تعقيدا التي تواجه السلام في أفريقيا وكذلك للدور الرائد الذي تضطلع به جنوب أفريقيا في هذه العملية بما في ذلك جهود الرئيس السابق مانديلا. ويبين ذلك بوضوح أن الاتحاد الأفريقي يبذل محاولات جادة للتوصل إلى حلول لمشاكل المنطقة. ومن المهم أيضا أن نعرب اليوم عن دعمنا القوي وتقديرنا البالغ لجهود المبادرة الإقليمية.

وأسوة بالمتكلمين الآخرين، أود أن أرحب بزميلنا الجديد ممثل فرنسا السفير دي لا سابليير في المجلس.

وحسبما قال نائب الرئيس زوما هذه أنباء طيبة لبوروندي، ولأفريقيا وللسلام. ومن الأهمية بمكان الآن أن يحرص الطرفان على متابعة أقوالهما وتوقيعاتهما بأفعال وإجراءات، وأن يراعيا وقف إطلاق النار مراعاة كاملة. ومن المهم أيضا المحافظة على الزخم الحالي وممارسة الضغط على الطرفين لحملهما على التوصل إلى اتفاق مبكر حول كيفية إدخال قوات الدفاع عن الديمقراطية في ترتيبات تقاسم السلطة. ومن الواضح أنه مما له أهمية بالغة أن ينفذ الجانبان الاتفاقات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وهيكل الجيش. وما زالت ساعة الانتقال تدق مع اقتراب موعد تسليم السلطة المقرر أن يتم في أيار/مايو. وأي تعطيل في هذا الخصوص يمكن أن يضر بالعملية الجارية وبكل ما أحرز من تقدم. ومن المهم أيضا، كما أكد زملائي عصر اليوم، استمرار ممارسة الضغط على قوات التحرير الوطنية كيما تنضم إلى هذه العملية.

ومع ذلك - وهذه نقطة برزت بوضوح في البيان الذي ألقاه نائب الرئيس، فإن هذا الاتفاق، الذي تم التوصل إليه بعد صراع دام تسعة أعوام وسقط فيه ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠٠ قتيل، يعتبر بمثابة انطلاقه كبرى. فهو يبين الطريق الذي يؤدي إلى لمّ شمل ذلك البلد المنقسم. وهو أيضا يعزز اتفاق أروشا وإنشاء الحكومة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وبالطبع هناك تحديات ومشاكل لا بد من مواجهتها، إلا أن هناك أملا كبيرا يتجاوز بكثير كل تلك التحديات والمشاكل.

وتكتسي هذه الانطلاقة أهمية كبيرة أيضا بالنظر إلى التدهور الواضح في الحالة الإنسانية المفزعة بالفعل. ومما يدعو إلى قلق بالغ زيادة عدد المشردين داخليا، والتهديد الذي تشكله المجموعات المسلحة للمدنيين، وحالة الأمن الغذائي المتدهورة. وسيكون لهذه الانطلاقة آثار هامة على إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين وإمكانية البدء أخيرا في وضع بوروندي على الطريق المؤدي إلى الانتعاش والتنمية.

ومن المهم الآن أن يفي المانحون بتعهداتهم بما في ذلك التعهدات التي تمت في مؤتمر المانحين الذي عقد هذا الأسبوع. إن المركز المالي للميزانية في بوروندي مفزع في الوقت الذي توجد فيه حاجة إلى برامج اجتماعية كبيرة. فبوروندي تعد من أفقر بلدان العالم. والسلام الذي أمكن التوصل إليه يستحق أن يُعطي فرصة للنجاح.

لقد تكلم نائب الرئيس زوما عن الهدف الأعم المتعلق بتهيئة مناخ للسلام، والنظام والاستقرار، والتنمية المستدامة للقارة الأفريقية. وتشكل التطورات التي حدثت في بوروندي هذا الأسبوع إسهاما هاما في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان الآن أن يدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بكل السبل الممكنة هذا الاتفاق وعملية السلام برمتها.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أود بدوري أن أشكر نائب الرئيس زوما على إحاطته المفيدة والشيقة التي قدمها لنا اليوم. وكنا قد اعتبرنا بالفعل اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر بمثابة خطوة هامة إلى الأمام. وقد

جاءت إحاطة نائب الرئيس زوما اليوم لتؤكد تفاؤلنا إزاء التطورات التي حدثت في الحالة في بوروندي.

ولدي مجرد سؤال واحد أود أن أطرحه، وهو يماثل تماما السؤال الذي طرحه ممثل الصين. أود أن أسأل ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن إضافة إلى ما فعله من قبل كيما يبين أعضاء المجلس أنهم يشاطروننا الالتزام ببذل قصارى جهدهم لمساعدة بوروندي. وسأظل أطرح سؤالي هذا لأنه يركز على مسألة نقل الرئاسة بعد أقل من ستة أشهر. لقد ذكر نائب الرئيس زوما أنه يتعين على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، مواصلة الاضطلاع بدور هام في بوروندي. أريد أن أسأل عما إذا كانت لديه أية اقتراحات محددة حول الكيفية التي يستطيع بها مجلس الأمن أن يساعد في عملية نقل الرئاسة تلك بنجاح وحسب الجدول الزمني المحدد لها.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بحرارة بنائب الرئيس زوما، وأن أشكره على بيانه الهام. وأود أيضا أن أتقدم باسم بلادي لأشكر حكومة جنوب أفريقيا على الجهود المشكورة التي ما فتئت تقوم بها من أجل إعادة السلام والاستقرار إلى منطقة البحيرات الكبرى، وإلى بوروندي بشكل خاص. وأود أن أشكر أيضا الميسِّرين الآخرين على إسهاماتهم القيِّمة لتسوية الصراعات الموجودة في تلك المنطقة.

ويرحب وفد بلادي بالتوقيع الذي تم مؤخرا في أروشا على اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي الانتقالية وقوات الدفاع عن الديمقراطية، وهي حزب المعارضة الرئيسي. ونرى أن هذا التطور يمثل خطوة هامة إلى الأمام صوب التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار بين كل الأحزاب البوروندية. وفي هذا الصدد نناشد كل الحركات التي لم تفعل بعد أن تعود إلى طاولة المفاوضات، وتعمل من أجل السلام، وتضع نهاية للمحنة الرهيبة التي يعانيها شعب بوروندي. ونناشد أيضا الأطراف الموقِّعة على اتفاق وقف إطلاق النار أن تتقيد بالتزاماتها وأن تترجم إلى واقع حي التطلعات الحماسية لشعب بوروندي، الذي يتوق حقا إلى العيش في سلام وإلى الاستفادة من عائدات السلام.

ونناشد كذلك المانحين أن يواصلوا تقديم دعمهم المالي لعلمية السلام حتى يمكن تحقيق سلام دائم ونهائي في بوروندي.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على دعم وفد بلادي الكامل للأطراف الثالثة في جهودها الجارية من أجل حسم الأزمة في بوروندي.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أرحب ترحيبا حارا بالسيد جاكوب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، وأشكره على البيان الممتاز، المفيد لنا بصفة خاصة. وأود أن أرحب أيضا، بالنيابة عن وفدي، بالسفير دي لا سابليير.

ويعرب وفدي عن تقديره للمعلومات التي قدمها نائب الرئيس، زوما، بشأن التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في بوروندي، وبخاصة الاتفاق الذي وقع من فوره بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية.

ويشيد وفدي أيضا بجميع الأشخاص الذين ساهموا في هذه التطورات ولا سيما المفاوضين البورونديين ورؤساء دول المنطقة. ونرحب ترحيبا حارا بالجهود التي بذلها نائب الرئيس جاكوب زوما وبمساهمته الهامة في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار في بوروندي. ونعرب أيضا عن تأييدنا لندائه الموجه إلى المجتمع الدولي كي يقدم مساعدات مستمرة إلى بورندي، في تنفيذ الاتفاق الذي أبرم من فوره بهدف استعادة السلام والاستقرار في بوروندي.

ولقد أكد نائب الرئيس على نقطة جد هامة تمثل تحديا لمجلس الأمن من جوانب عديدة. فهو تكلم عن ثقة جميع المتحاربين بالأمم المتحدة وبرؤياها لسلام عادل ودائم. هل يحق لنا أن نخيب هذه الآمال؟ بطبيعة الحال نحن لا نستطيع أن نخيب آمالهم.

إن البيان الذي أدلى به نائب الرئيس أبرز أيضا قدرة المنظمات الإقليمية على المساهمة بصورة إيجابية في صون السلم والأمن. وفي هذا السياق، شدد على الدعم المتوقع من المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وأخيرا يطرح وفدي سؤالين. أولا ما هي احتمالات إشراك حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية - الذي ما زال على هامش عملية السلام، بهدف إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، حسبما حث على ذلك رؤساء دول المنطقة؟

أعتقد أن بعض المتكلمين الآخرين، ربما طرحوا بالفعل السؤال الثاني الذي يتصل بتوقعات الأطراف البوروندية لدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار.

السيد جينغري (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نرحب بوجود نائب الرئيس، زوما في هذه القاعة اليوم ونشكره على سفره لمدة طويلة إلى نيويورك ليقدم لنا إحاطة إعلامية بشأن عملية السلام في بوروندي. وفي الوقت نفسه، نرحب أيضا بممثل فرنسا الدائم الجديد.

ويود وفدي أن يتقدم بالتهنئة لحكومة جنوب أفريقيا على دورها البنَّاء جدا طلبا لتحقيق السلام، ليس في بوروندي فحسب، بل أيضا في منطقة البحيرات الكبرى كلها. ونثني أيضا على نائب الرئيس، زوما لجهوده الشخصية التي بذلها في محاولة لتشجيع الأطراف البوروندية على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ونعرب عن امتناننا أيضا للرئيس مانديلا على مساهمته في عملية السلام في بوروندي.

وعلى غرار وفود أخرى، نرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي وقّع هذا الأسبوع بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية وبين الحكومة الانتقالية. فهذا يحملنا على الاعتقاد أنه ليس ثمة ما يبرر بقاء قوات التحرير الوطنية خارج عملية السلام. وفي هذا الصدد، نأمل أن تنضم قوات التحرير الوطنية إلى عملية السلام قبل نهاية هذه السنة، ولذلك سنواصل الضغط عليها.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها حاليا الحكومة الانتقالية، إلا أن القيود الاقتصادية الصعبة التي تواجهها بوروندي أدت إلى وضع صعب للسكان البوروند يين بحيث أنهم لا يجدون عائدا حقيقيا للسلام. ونسلم بأن بعض الأموال التي تعهد بها المانحون الدوليون قد صرفت لمساعدة الحكومة الانتقالية. وفي السياق نفسه، نناشد المجتمع الدولي أن يساعد بوروندي في تخفيف حدة هذه الحالة كي يتسنى لشعبها أن يحصل على عائد للسلام.

وأخيرا، يتشاطر وفدي على النحو الأوفى نائب الرئيس، زوما، الشعور بالتفاؤل الذي أعرب عنه ونؤكد له دعمنا التام.

السيد ويليامسن (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نعتقد أن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في ٣ كانون الأول/ديسمبر بين فصل قوات الدفاع عن الديمقراطية، بقيادة بيير نكورونزيزا، وحكومة بوروندي يعد خطوة هامة نحو تحقيق السلام في ذلك البلد. ونعرب عن خالص وعميق تقديرنا لجهود التيسير بقيادة نائب رئيس جنوب أفريقيا، زوما، بمساعدة الرئيس بونغو، رئيس جمهورية غابون، والسيد مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا.

وإضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا للمبادرة الإقليمية ورئيسها موسوفيني، رئيس أوغندا، على مساهمتهما في عملية السلام.

ومع أننا لا نعتزم التقليل من شأن إنجازات التيسير أو مساهمات المبادرة الإقليمية، إلا أننا نعتقد أن الحالة في بوروندي، بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار، لا تزال تبرر قيام مجلس الأمن برصدها عن قرب. وبالتحديد، ينبغي أن يسعى مجلس الأمن إلى تشجيع كل الأطراف على الامتثال لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار، على أن يظل المجلس على حذر كي لا تفوته أية مؤشرات تدل على تطور الحالة باتجاه ارتكاب أعمال القتل الجماعي.

وإضافة إلى ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق لأن قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاثون رواسا، تواصل حملتها المتصفة بالعنف وترفض التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، وهي ما زالت خارج عملية أروشا. ونعتقد أنه يتعين على قادة هذه الجماعات المسلحة التي لا تزال خارج العملية أن يتحملوا النتائج. ونؤيد طلب الرئيس موسوفيني فرض جزاءات إقليمية.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): رحبت بلغاريا مثلما رحب وفود أخرى باتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوقيع عليه في أروشا بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر الماضي بين حكومة بوروندي والجماعة المسلحة الرئيسية، ألا وهي قوات الدفاع عن الديمقراطية. وكان هذا تطورا إيجابيا إلى حد كبير.

وأثني على العمل الذي قامت به جنوب أفريقيا والميسر زوما، نائب الرئيس في بذل جهود لا تعرف الكلل لدعم السلام في بوروندي. لقد قام نائب الرئيس، زوما، بعمله على نحو دؤوب وحاسم، ونشيد بجهوده.

بيد أنه لم يتحقق بعد أي شيء بصورة نهائية لأن خيار السلام لم يكن خيارا لكل أفراد شعب بوروندي. ويتسم تحقيق وقف لإطلاق النار على نحو شامل بأهمية حاسمة. ولا بد أن تنضم قوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون رواسا من جديد إلى مفاوضات السلام ويتعين إحراز تقدم في المحادثات مع الجماعات الصغيرة الأخرى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية برئاسة جين - بوسكو نديكينغوروكي وقوات التحرير الوطنية برئاسة ألان موغابارابونا.

ولدي سؤال لنائب الرئيس زوما: ما هو تقديره لاحتمالات انضمام تلك المجموعات إلى اتفاق وقف إطلاق النار في نهاية المطاف؟

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كولومبيا.

يشرفنا أن نلتقي مع نائب الرئيس زوما، ميسر عملية السلام في بوروندي. وبالنيابة عن بلدي، أتقدم إليه بالشكر على بيانه والمعلومات القيمة للغاية التي وافانا بها. ومن خلاله، أود أن أتوجه بالشكر إلى حكومة الرئيس مبيكي التي لا تدخر جهدا من أجل قضية السلام في أفريقيا من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي. وقد تعزز هذا الإسهام بالإدارة الميسرة للرئيس نلسون مانديلا والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن تشكيل حكومة انتقالية.

وفي حالة بوروندي، نشاطر الوفود الأخرى الشعور بالارتياح للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة الرئيس بيير بويويا والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، برئاسة السيد نكورونزيزا. ونعتقد أنه تم التغلب على عقبة هامة على طريق المصالحة بين شعب بوروندي، وإن كنا نعرف أنه لا يزال هناك عقبات أخرى كثيرة على الطريق الشاق إلى السلام.

وبعد عامين في عضوية المجلس وزيارتين للبلد، رأينا بشكل مباشر صلابة الدعم لعملية السلام. وبالتالي، نعتقد أن هناك مجالا واسعا للعمل من جانب المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص. وهناك وعود بتقديم مساعدة دولية لعملية إعادة البناء الاجتماعي – الاقتصادي لهذا البلد. وهناك احتمال بفرض جزاءات دولية على قوات التحرير الوطنية. وقد تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء بعثة أفريقية لرصد اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق من تنفيذه.

ويود وفدي أن يسأل نائب الرئيس زوما أن يقدم معلومات أكثر تفصيلا عن تلك البعثة الأفريقية، وبالأخص عن تشكيلها. وهل ستتكون البعثة من البلدان الأفريقية حصرا، أم أنها يمكن أن تضم أفرادا من مناطق أخرى؟ وما شكل علاقتها ببعثة حفظ سلام محتملة قد تشكلها الأمم المتحدة؟ كما أود أن أسمع رأيه بشأن موقف قوات التحرير الوطنية إزاء وقف إطلاق النار وطبيعة الجزاءات المتصورة، التي قد تفرضها البلدان أعضاء المبادرة الإقليمية – إذا كان البحث قد تطرق إلى مثل هذه التفاصيل.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لنائب الرئيس جاكوب زوما كي يرد على الملاحظات التي أبديت ويدلي بما قد يكون لديه من تعليقات ختامية.

السيد زوما (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر المجلس على الملاحظات التي أبديت والأسئلة التي طرحت. وسأحاول الرد.

من بين الأسئلة التي طرحها العديد من الأعضاء كيف سيتم إدماج المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية وغيره في الحكومة الانتقالية. لقد وقعت كل الأطراف على اتفاق أروشا، إلا أن حكومة بوروندي سنت قانونا يلزم الأطراف التي تنضم بأن توقع ذلك القانون التزاما منها بالمشاركة. وبمجرد أن تفعل ذلك، عليها أن تنضم.

لقد أثيرت هذه المسألة مع الحكومة البوروندية، لأنه لو لم تكن تلك الأطراف هناك عند تنصيب الحكومة الانتقالية، فهذا يعني أنها ليست طرفا في الحكومة الآن. هناك الحكومة وكل المؤسسات القائمة مثل البرلمان. والسؤال هو: كيف ستنضم تلك المجموعات؟ أعتقد أنه لا بديل أمامها عن الانضمام، لا بد أن تنضم. أولا، فإذا كانت المجموعات طرفا في اتفاق، لا يمكن أن نتصور وضعا تنفذ فيه بعض أحكام ذلك الاتفاق بينما تلك المجموعات ليست طرفا في صنع القرار أو أنها لا تمثل جزءا من تنفيذ ذلك الاتفاق. لذا، وبحكم الضرورة، لا بد أن تكون جزءا من المؤسسات. ولا توجد صعوبة في تحقيق ذلك. فهي لا بد أن تشارك على المستوى التنفيذي، وأيضا في البرلمان. وقد أثارت تلك المجموعات أيضا مسألة موظفي الخدمة المدنية.

مع ذلك، فإن هذا يثير تحديا جديدا، لأن الحكومة الانتقالية نفسها، بحكم طبيعتها، أكبر من الحكومة التي كانت قائمة في بوروندي في أي وقت. فلا بد لها أن تستوعب كل الأطراف الـ ١٩. وبعد ضم الأطراف التي وقعت على الاتفاق، سيعني ذلك زيادة توسع تلك الحكومة. والسؤال هو، كيف يمكننا أن ندعم ذلك؟ إن هذا يقتضي توفير الموارد أيضا. لأنه لا يمكن أن يفرض عليها أن توقع على الاتفاق دون أن تشارك في التخطيط واتخاذ القرار بشأن كيفية عمل الحكومة. هذا هو التحدي. لكن لا توجد صعوبة فيما يتعلق باتفاق جميع الأطراف على المشاركة. وما بقي هو وضع التفاصيل: كيف سيتم ذلك وما هي النسب المئوية لمشاركة الأطراف الجديدة التي ستنضم؟

إنني أتصور أن الدعم الذي نتكلم عنه سيشمل بالتأكيد عملية الإدماج تلك لأنه من أجل السلام، لا بد من

مشاركة الأطراف الجديدة. وفي حقيقة الأمر، سيكون أكثر أهمية أن نبين للأطراف التي تنضم متأخرة فوائد التوقيع، ومن ثم المشاركة. وأنا أيضا متفائل بأنه لن يكون من الصعب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة المساعدة في ذلك. إن فترة السنوات الثلاث التي كرست لهذه العملية في بوروندي قد بقيت منها سنتان. لذا، فإن أي دعم مالي لهذه السنة محدد بفترة زمنية ينبغي أن يتم العمل خلالها. وإنني أتصور أنه بعد النقاش بين الأطراف، سيمكنها أن تخرج بمتطلبات محددة بشأن الدعم المادي الذي تحتاجه. لكن لا توجد مشكلة في موافقة الجميع على ضرورة أن يحدث ذلك.

ومن بين الأسئلة التي طرحت كيف سيعمل الجيش، وذلك في ضوء عامل قوات التحرير الوطنية. وأعتقد أن عددا كبيرا من الأسئلة قد أثير بشأن هذه المسألة. وقد أخذ هذا بعين الاعتبار لدى توصل الطرفين إلى اتفاق. وهذا هو السبب في أنه، عندما يتعلق الأمر بالجيش، سيتخذ الجيش موقفا دفاعيا واضحا، وستكون لديه أيضا أسلحة ثقيلة يقصد بها الهجوم والتصدي للمجموعات المسلحة، إلا أنه لا بد أن يكون محدودا.

ولكن النقطة أخذت في الاعتبار، وهي أنه بينما توجد قوات التحرير الوطنية، نتوقع أن تكون بعض عناصر الجيش مكلفة بصفة خاصة بمهمة تناول تلك القضية. أما فيما يتعلق بالتفاصيل فسيجري الاتفاق عليها، أولا، من جانب الجيش وثانيا، من جانب اللجنة المشتركة. والواقع أن كلا الطرفين اتفقا على أنهما سيتعاونان ويعملان معا بشأن هذه القضية لكي يكون باستطاعتهما أن يعالجا قضية قوات التحرير الوطنية.

والسؤال الآخر هو: كيف يمكن لقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية الموجودة خارج البلد أن تعود؟ من المؤكد أن تلك هي التفاصيل التي سيجري الاتفاق عليها في إطار اللجنة المشتركة. والموجودون في الداخل سيتحركون بطريقة خاصة إلى نقاط التجمع بموجب أحكام الاتفاق، أما من هم بالخارج فلا بد أيضا من نقلهم إلى داخل البلد. وسيجري الاتفاق على آلية، إلا أن هناك عنصرا واحدا سيحتاج إلى دعم، وهو إحضار هذه القوات من الخارج. وبطبيعة الحال، من شأننا أن نتصور أنه لما كانت هاتان القوتان هما اللتان وقعتا من قبل، فإن هذا سيغطي جميع القوات مهما كانت.

والسؤال الآخر هو: ما هي إمكانيات انضمام قوات التحرير الوطنية إلى العملية؟ أعتقد أن الإمكانيات موجودة. وقد وجه مؤتمر القمة عن عمد نداء بأنه ينبغي لقوات التحرير الوطنية أن تأتي وتعقد اتفاقا بسرعة، قبل ٣٠ كانون الأول/ديسمبر وإن لم تفعل ذلك - حيث أن تلك كانت الفرصة الثانية التي تعطى للقوات - فلا بد من اتخاذ الإجراءات الواجبة. وأعتقد أن هناك تصميما من جانب المنطقة على أنه لا يمكن أن تكون لدينا حالة تقوض فيها عملية السلام من جانب طرف واحد بينما يوجد ٢٢ طرفا قد وقعت على الاتفاق. وكل هذه الأطراف ملتزمة بالسلام، وهذا الطرف الذي يعرف نفسه بأنه خارج السلام سيعرف نفسه بأنه عدو للسلام.

وبالتالي ستتخذ قرارات. ولا أعلم ما إذا كان سيعقد مؤتمر قمة، ولكن لا يبدو أن رؤساء الدول يريدون الدعوة إلى عقد مؤتمر للقمة بشأن هذه القضية وحدها. وأعتقد أن لهم موقفا يريدون أن يتخذوه بشكل ما، إلا أنهم شعروا أنه من الضروري إقناع قوات التحرير الوطنية بالانضمام إلى العملية وأصدروا تعليمات لي بأن أبذل قصارى جهدي لإقناعها بذلك. وقد بدأت الاتصال بقوات التحرير الوطنية. ويراودني الأمل في أنها ستنضم، لأننا عندما التقينا مؤخرا وضعت شروطها المسبقة. ولكن معظم هذه الشروط المسبقة هي في الواقع القضايا التي تعالج بالفعل

داخل بوجومبورا. ومن الأمثلة على ذلك قضية المسجونين السياسيين، التي جرى بشأنها عمل كثير بمشاركة الأمم المتحدة.

وبالتالي، أعتقد أنه لما كان المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية قد اتخذ قرارا الآن بأن يصبح جزءا من هذا الاتفاق، فسيكون لذلك في حد ذاته أثر إيجابي على قوات التحرير الوطنية. وسنرى خلال شهر كانون الأول/ديسمبر كيف يجري ذلك. ولا أعتقد أنه يمكننا أن نعطي جوابا قاطعا على ما إذا كانت قوات التحرير الوطنية ستنضم، إلا أنه حيث أنني قد تعاملت مع قوات التحرير الوطنية طيلة عامين، فإنها لم تذكر مطلقا أنها لا تلتزم بالسلام. ولكن كل ما قدمته كان شروطا معينة، وأعتقد أنه بالنظر للحالة - وأعتقد أنها كحركة يجب أن تحلل الحالة أيضا - فبتوقيع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، لا يكون لدى قوات التحرير الوطنية جماعة أخرى تقف معها وترفض التوقيع. وبالتالي، يراودني الأمل في أنها ستوقع وستنضم إلى العملية. وقد قيل إن قوات التحرير الوطنية رحبت علنا بهذا الاتفاق، وهذا في حد ذاته يبدو لي إشارة إيجابية من جانبها.

والسؤال الآخر الذي طرحه عدد من الأعضاء هو: ماذا نعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أو الأمم المتحدة أن يفعلاه من أجل المساعدة؟ أعتقد أن هذه الهيئة لها خبرة أكبر بالمسائل من هذا القبيل ومن المؤكد أنها تعلم ما يجب عمله للمساعدة في هذه الحالة. ولكن بطبيعة الحال، أرى أنه من الإنصاف أن أذكر أننا نتوقع عددا من الأمور التي نعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة أن تؤديها.

كما بينا، هذا الاتفاق ليس اتفاقا تقليديا جرى التوصل إليه. وبصفة خاصة لأنه لا يزال لدينا عامل قوات التحرير الوطنية، كما أن مقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية يأتون إلى نقاط التجمع، ولا تؤخذ منهم أسلحتهم إلا هناك ثم تخزن في الداخل. وهذا هو السبب على وجه التحديد الذي أدى إلى اعتقاد رؤساء الدول أنه من المهم أن نأتي بالبعثة الأفريقية بحيث نتمكن من معالجة هذه الحالة ولا نطلب المستحيل من مجلس الأمن، نظرا للقواعد المعمول بها.

ومع ذلك، إذا فعلنا ذلك، فمن المؤكد أننا سنحتاج إلى دعم، مع إدراكنا، كما يفهم رؤساء الدول، أن هذه آلية للتجسير تفتح الطريق وتمهده لكي تكون لدينا حالة مثالية تسمح للأمم المتحدة بالقدوم. وهذا سيحتاج إلى دعم لأن البلدان الأفريقية، كما يعلم الأعضاء، ليس لديها جميع الموارد. وهنا، ستترجم البلدان الأفريقية التزامها إلى أعمال، إلا أنها ستحتاج إلى دعم من مجلس الأمن لتوطيد هذا الجهد. ومن الأعمال المعينة، على سبيل المثال، نقل القوات جوا، حيثما كانت. وستكون هذه المساعدة ضرورية لكي تتمكن من الوصول في الوقت المناسب. وبطبيعة الحال، هذا لا يعني بالضرورة أنه سيكون على مجلس الأمن أن يلتزم بتقديم قوات، إلا أنه سيكون هناك ذلك النوع من الدعم.

وستكون هناك حاجة إلى الدعم لإطعام المقاتلين الذين سيوجدون في نقاط التجمع. وسأل أحد الأعضاء عن قوة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية. من الصعب دائما إعطاء العدد الدقيق لحركة من هذا القبيل، إلا أنها تبلغ الآلاف. ويقول البعض إن هناك ١٠ ٠٠٠ نسمة أو أكثر سيظهرون. ومن المؤكد أنه سيكون على الأمم المتحدة أن تدعمهم.

وأعتقد أنه سيكون من الواجب دعم أشياء أخرى. وأحدها شيء ذكرته، وهو عملية إدماج الأفراد الجدد، الذين سيأتون، ضمن مؤسسات الحكومة الانتقالية، والمساعدة على تعزيز تلك المؤسسات كذلك. ولكن هناك قضايا الدعم التقني أيضا. وكما يرى الأعضاء فإن الأطر

الزمنية ليست طويلة. و لم يبلور الاتحاد الأفريقي الأسلوب الذي ينبغي أن تجري به هذه الأشياء، فيما يتعلق بكيفية تناول حفظ السلام، إن كان يجب عليه أن يضطلع بذلك من البداية. وبينما ينص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أن هذا ما يجب على القارة أن تفعله، فإنها لا تزال تطور هذه القدرة، وبالتالي، من المؤكد أننا سننتفع بخبرة الأمم المتحدة في عملية تخطيط التنفيذ ومناقشته. ونعتقد أن ذلك يدخل ضمن الأشياء التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة بشأنها.

ويمكن للأمم المتحدة أن تطالب المجتمع الدولي أيضا – وبخاصة المانحين الذين يحتفظون بالأموال، حيث أنه لم يكن هناك وقف لإطلاق النار – بأن يجري الإفراج عن هذه الأموال، حيث أن أكبر مجموعة قد وقعت الآن على اتفاق وقف إطلاق النار. وسيكون هذا مفيدا جدا فيما يتعلق بتمكين البلد من تناول العمليات التي يشارك فيها.

هذه بعض الحالات التي ستحتاج إلى دعم من مجلس الأمن. ونعتقد أنه لن يكون من الصعب على مجلس الأمن أن يتمكن من تقديم هذا الدعم. وأعتبر أن بعض الأسئلة التي أثيرت كان مكررا إلى حد ما، وأن بضعة الأسئلة التي قمت بالرد عليها كانت تتناول هذه القضية في الواقع، ويتضمن ذلك السؤال المتعلق بكيفية رؤية قوات التحرير الوطنية لنفسها وللاتفاق وللعملية.

وأظن أنه من واجبي، في النهاية، أن أعرب عن امتناننا للدعم الذي أبداه مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. فهذا أمر أكثر من سار وأكثر من مشجع، خاصة وأننا نتعامل مع عدد من المشاكل في القارة. وفيما يخصنا، فإننا ملتزمون إلى أقصى حد بالتصدي لتلك المشاكل. وكما أشرت من قبل، فإن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يتناول، على وجه التحديد، المشاكل الموجودة في القارة. وكما تعرفون، ففي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، عرّفنا أيضا مشاكل الصراع بأنها العقبة الرئيسية. وبالتالي، فإننا الآن بصدد معالجة هذه المشاكل.

ونحن نرحب حقا بدعمكم لهذا الاتفاق، فهذا، على أية حال، ما كنا نتوقعه من هذه المنظمة، لأنه يتماشى مع معتقدات الأمم المتحدة، بل الواقع مع رسالتها. وأشكركم جزيل الشكر على هذا الدعم. وأنا مقتنع بأننا من الآن فصاعدا، سنكون في وضع أفضل لكي نعمل بثقة، مدركين أننا نحظى بدعم هذه الهيئة في كل ما نفعله. وأنا على يقين من أننا، بفضل دعم المجلس، سننجز أكثر مما أنجزناه من قبل.

والشيء المحتمل الآخر الذي يمكن القيام به تجاه قوات التحرير الوطنية – وقد تحدث عن ذلك رؤساء الدول – هو إمكانية اللجوء إلى الجزاءات. وبالطبع، من واجبي أيضا أن أقول إن قوات التحرير الوطنية ليست كبيرة مثل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية. فهي تعمل بصفة أساسية في المناطق الريفية لبوجمبورا، كماكانت معظم الوقت محصورة في مكان واحد، بخلاف المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية.

ونعتقد، إذن، أن ما يحدث الآن – وخاصة مع دعم المجلس هنا، والدعوة الموجهة إلى قوات التحرير الوطنية بأن تنضم إلى هذه العملية – لا بد من أن يكون له تأثير.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر نائب رئيس جنوب أفريقيا، السيد جاكوب روما، على مشاركته في هذه الجلسة، وعلى استعداده لإبلاغ المجلس مباشرة عن التقدم في سير المفاوضات، وعلى المعلومات الجديدة التي وفرها لنا، بالإضافة إلى استجاباته للشواغل التي أعرب عنها مختلف أعضاء المجلس.

وبهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.
